



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



المملكة العربية السعودية

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

محافظة المهرة

عمان

ظفار

حاجات

شحن

الغيضة

نشطون

صنعاء

الجمهورية اليمنية

المهرة..

تصدر مشهد التنافس

الإقليمي والدولي





المهرة.. تتصدر مشهد التنافس الإقليمي والدولي

ملخص تنفيذي:

رغم أن محافظة «المهرة» ظلت بعيدة عن دائرة الصراع منذ بداية الحرب على اليمن، بفضل صحوة أبنائها وقياداتها المحلية ونجاحهم في النأي بها عن المشاريع السياسية العابرة للحدود، إلا أن قطبي التحالف (السعودية والإمارات)، أصرّتا على إقحام المحافظة في الصّراع، رغم الرفض الشعبي لعسكرتها وجعلها محمية سعودية تنفذ فيها أطماعها الاقتصادية والسياسية التي ظلت تحلم بها المملكة منذ عقود، وفي مقدمة تلك الأطماع، الحلم السعودي التاريخي في الحصول على موطئ قدم له على ساحل بحر العرب، يمكنها من شق قناة مائية تتيح لها تصدير النفط عبرها بدلاً من «مضيق هرمز».

محافظة «المهرة» التي ظلّت دول التحالف أنّها ستكون لقمّة سائغة -بحكم بُعدها عن مركز القرار في «صنعاء»- أصبحت العائق الأكبر أمام مشاريع وأطماع القوى الإقليمية والدولية، وشكّلت عنصر المفاجأة الذي أربك خطط «الرياض» في مدّ أنبوب النفط إلى «بحر العرب»، واستراتيجية «أبو ظبي» في السيطرة على الموانئ والملاحة البحرية، و«بريطانيا» التي تسعى لتعزيز وجودها العسكري تحت مبرر «مكافحة الإرهاب».

تماسك أبناء محافظة «المهرة»، وتأكيدهم على الهوية الجامعة، ووقوفهم على مسافة عداة واحدة من القوى المتصارعة، كان العامل الأبرز في كشف وعرقلة المخططات (الإماراتية والسعودية والغربية) في المحافظة، والتي تتشابك أهدافها حول الملاحة البحرية والسيطرة على خطوط نقل الطاقة.

يسلّط «منتدى مجال» الضوء في هذه الورقة على الأهمية الاستراتيجية لمحافظة «المهرة»، وتطورات ومستجدات المشهد السياسي والعسكري فيها، والأسباب والدوافع الخفية لتنافس القوى الإقليمية للسيطرة عليها، وتأثير التدخل العسكري على النسيج الاجتماعي لأبناء «المهرة» التي أصبحت تنصدر المشهد كساحة صراع وتنافس إقليمي ودولي.

مقدمة:

تقع محافظة «المهرة» بالجزء الشرقي من «الجمهورية اليمنية» بين خطي عرض (15° - 20°) وبين خطي طول (51° - 45°) شرق غرينتش، وتبعد عن العاصمة «صنعاء» (1318 كم)، وتتصل المحافظة بـ «صحراء الربع الخالي» من الشمال، ومحافظة «حزموت» من الغرب، و«البحر العربي» من الجنوب، و«سلطنة عمان» من الشرق.

ويطلق عليها: (البوابة الشرقية لليمن). ويشكل سكانها ما نسبته (0.5%) من إجمالي سكان الجمهورية، ولذلك فهي تعدّ أقلّ المحافظات من حيث عدد السكان، وعدد مديرياتها (9)، ومدينة «الغيظة» هي مركز المحافظة. وتعد الزراعة وتربية «الثروة الحيوانية» و«صيد الأسماك» من أهم الأنشطة الرئيسة التي يمارسها سكان المحافظة، حيث يزرع فيها العديد من المحاصيل الزراعية، من أهمها الخضروات، تشكل المحاصيل الزراعية ما نسبته (0.42%) من إجمالي الإنتاج الزراعي في الجمهورية.

كما تقع المحافظة على شريط ساحلي يصل إلى (500) كيلو متر، غني بالأسماك والأحياء البحرية، ويوجد في أراضي «المهرة» موارد طبيعية وإمكانات اقتصادية متنوعة، إذ تشير المؤشرات الأولية إلى وجود بعض المعادن، من أبرزها: (الذهب والرخام والجرانيت والرمال السوداء)، وتشتهر محافظة «المهرة» بـ «أشجار اللبان» وصناعة «البخور»، ونشاط تجاري متميز؛ كونها الشريان الرئيس لتجارة اليمن مع بعض دول الخليج، ويشكل «ميناء نشطون» حركة تجارية في صيد وتصدير الأسماك. ومن معالمها السياحية «محمية حوف»، ويغلب على تضاريس المحافظة الطابع السهلي والصحراوي، ويتميز مناخها بأنه حارّ في فصل الصيف، ومعتدل في فصل الشتاء^[1].

تعتبر محافظة «المهرة»، ثاني أكبر المحافظات اليمنية بعد «حزموت» من حيث المساحة، وقد أكسبها موقعها أهمية استراتيجية من حيث اتصاله بصحراء «الربع الخالي» من الشمال، ومحافظة «حزموت» من الغرب، و«البحر العربي» من الجنوب، و«سلطنة عمان» من الشرق، كما أنّها المحافظة اليمنية الوحيدة التي لها حدود برية مع دولتين، فهي تحدّ من الجانب الشرقي «سلطنة عمان»،

ومن الجانب الشمالي «السعودية».

تمتلك محافظة «المهرة»، منفذين بريّين يربطان اليمن بـ «سلطنة عمان» والعالم الخارجي، وهما: منفذي «شحن» و«صرفيت»، إضافة إلى منفذٍ على بحر العرب وهو «ميناء نشطون»، وهذا الموقع الجغرافي يعتبر من أفضل المواقع الاستراتيجية خصوصاً الموقع البحري الذي يطل على «بحر العرب» و«المحيط الهندي»، والذي يعدّ نقطة التقاء بين مضيق «باب المندب» و«هرمز» اللذين يسيطران على الحركة التجارية بين الشرق والغرب.

يتحدث سكان المهرة «اللغة المهرية» التي تعود جذورها لآلاف السنين، إضافة إلى اللغة العربية، إذ تعدّ أحد أقسام اللغات العربية الجنوبية الشرقية الحديثة، ويعتبرها الباحثون واللغويون لغة سامية بدائية، والأصغى لغويّاً بين اللغات السامية؛ بسبب انفصالها^[2].

أطماع السعودية في المهرة:

تعرف «المملكة العربية السعودية» بأنها دولة توسعية، عملت منذ نشوئها على استقطاع أراضٍ واسعة من الدول المجاورة لها، ومنها «اليمن» التي تعتبر الدولة الأولى التي تعرضت أراضيها للسطو من قبل المملكة، غير أن شهية الأخيرة ظلّت مفتوحة لالتهام المزيد من الأراضي اليمنية خصوصاً المرتبطة بأجندات وأطماع الرياض والمتمثلة بمحافظة «المهرة».

كانت البدايات بعد تأسيس الدولة السعودية الحديثة، وتحديدًا في عام 1935، حين أرسل الملك «عبد العزيز» مستشاره البريطاني لإقناع سلاطين «المهرة» و«حضر موت» بالانضمام إليه، وحين قُوبل المقترح بالرفض الداخلي، حاولت المملكة بعد سنوات، وتقريبًا في عام 1969، إنشاء جيش من المرتزقة، عرف آنذاك تحت مسمى: جيش تحرير «المهرة» و«حضر موت».

وهذا المخطط هو ما كشفت عنه سلطات اليمن «الديمقراطية الشعبية» الحاكمة لجنوب اليمن في تلك المرحلة. وفي زمن الرئيس «سالم ربيع علي» المعروف بـ«سالمين» تحسّنت العلاقة مع «السعودية» وحاولت هذه المرّة استخدام

الدبلوماسية لطرح مقترح مدّ أنبوب نفطي في محافظة «المهرة»، إلا أن المقترح لم يلقَ قبولاً، لتعاود طرحه مرةً ثانيةً في فترة الرئيس «علي ناصر محمد» في العام 1982م، ولم تنجح مساعيها، وقد كانت في تلك الأيام تستغل الوضع الاقتصادي لليمن الجنوبي؛ لتتمكن من تقديم إجراءات تنتهي بموافقتهم، غير أن الأمر لم يتحقق^[3].

فخوف «السعودية» من «إيران»، وتهديداتها بإغلاق «مضيق هرمز»، والسيطرة على الحركة التجارية والملاحة الدولية، وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في الخليج العربي، والتوترات التي شهدتها منطقة الخليج ثمانينيات القرن الماضي، جعل السعودية تفكّر في إيجاد ميناء بحري على شواطئ «البحر العربي»؛ لتصدير مشتقاتها النفطية عبره، فلم تجد السعودية موقعاً أفضل وأقرب لها من شواطئ «المهرة»^[4].

قامت السلطات «السعودية» في النصف الثاني من القرن بتجنيس أبناء قبائل «الربع الخالي»، مقابل الاعتراف من شيوخ هذه القبائل بأن الأراضي التي تقطنها هذه القبائل هي أراضٍ «سعودية»، وفعلاً امتدت السعودية مسافات طويلة في «الربع الخالي»، وقامت بإنشاء وبناء مدن ومراكز إدارية، واستحداث معسكرات في هذه المناطق التي تبعد عشرات الكيلومترات عن الخط الدولي الصحراوي^[5].

وعقب تحقيق «الوحدة اليمنية»، واصلت السعودية محاولاتها في هذا الجانب، حيث كشفت وثيقة سرّية مسرّبة من «ويكليكس» مرسلّة من «وزارة الخارجية السعودية» عن مطالبها بذلك، غير أن اللجنة اليمنية التي خاضت حوارات مع الجانب السعودي لم تتوصل إلى حلّ؛ بسبب الاشتراطات السعودية المتجاوزة للسيادة اليمنية، وطلبها مساحة كبيرة على جانبي مدّ الأنبوب من بداية الحدود السعودية مروراً بالأراضي اليمنية، ووصولاً إلى «بحر العرب» إلى جانب طلبها أن تكون هذه الأراضي تحت السيادة السعودية.

المشهد العام:

عاشت محافظة «المهرة» منذ رحيل المستعمر البريطاني عام 1967م حالة من الاستقرار، حيث يتمتع المجتمع المهري بعلاقات وروابط اجتماعية متناغمة، سواء

في ظل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو في ظل دولة الواحدة. ظلّت محافظة «المهرة»، بعيدة عن دائرة الحرب التي يشهدها التحالف على اليمن، وتمتعت خلال السنتين الأولى للحرب بحالة ثابتة من الأمن والاستقرار مقارنة مع بقية المحافظات اليمنية، ولم يكن هناك ما يستدعي أي معارك فيها أو تواجد لأي قوة خارجية، إلا أنّ «الإمارات» و«السعودية» عمدتا إلى إقحام المحافظة في دائرة الصراع.

دخلت «أبوظبي» و«الرياض» بثقلهما السياسي والعسكري إلى المحافظة في إطار تبادل الأدوار وسباق النفوذ. المهرة بالنسبة للدولتين هدف استراتيجي لا يخلو من أجناس اقتصادية وسياسية وعسكرية، وجزء من صراع التاريخ والجغرافيا ومُعاقبة حيادها في (مغامرات) وطموحات العاصمتين^[6].

أطماع الإمارات:

مثّلت محافظة «المهرة»، بموقعها الاستراتيجي الهام المطل على «بحر العرب» أهمية كبيرة بالنسبة للإمارات في إطار خطتها لتوسيع نفوذها الإقليمي في السيطرة على الموانئ في «البحر الأحمر» و«خليج عدن» و«بحر العرب»، حيث اتجهت «الإمارات» منذ بداية الحرب على اليمن إلى تعزيز نفوذها في المحافظات الجنوبية والشرقية، وفي مقدمتها «المهرة» التي تعادل مساحتها مساحة دول «الإمارات».

وصّلت طلائع الوجود الإماراتي إلى محافظة «المهرة» في أغسطس 2015م، تحت ذريعة (دعم السلطة المحلية ومساعدتها في تدريب قوات الأمن)، لكن الهدف كان التمهيد للسيطرة على «المهرة» المتاخمة لـ «سلطنة عُمان»، وربما بالآليات نفسها المتبعة إماراتياً في المحافظات الجنوبية الأخرى، من خلال إغداق الأموال لشراء الولاءات، والتجنيس، وإنشاء الأحزمة الأمنية وقوات النخب.

رغم أن الهدف المعلن لتدخل «الإمارات»، هو دعم السلطة المحلية، غير أن الواقع الفعلي يؤكد سعي «أبوظبي» للسيطرة على «المهرة»، مثلما فعلت مع «عدن» وبعض مدن الجنوب، حيث وصل ممثلون إماراتيون إلى المحافظة بعد 4

أشهر فقط من التدخل في اليمن. في البداية كان هناك اتفاق بين الإماراتيين ومحافظ «المهرة» آنذاك، تقوم بموجبه «الإمارات» بتجنيد وتدريب 2000 من أبناء المحافظة، لكن فشل هذا الاتفاق لاحقاً؛ بسبب الاختلاف بين «الإمارات» والمحافظ على بعض بنوده^[7].

حيث اقترحت «الإمارات» تجنيد المهريين عبر شيوخ محليين، وتدريب المجندين في «معسكر الخالدية» في محافظة «حضرموت»، في حين رفض محافظ المحافظة «علي ياسر» هذه الشروط، وأصرّ على أن يتم الاستقدام والتدريب تحت الإشراف العام للسلطة المحلية.

ولتسوية النزاع، شكّل «علي ياسر» لجنة من مسؤولين من السلطة المحلية وأجهزة الأمن، والتي اقترحت أن تشرف مباشرة على تجنيد السكان المحليين لقوات الأمن، على أن يتم التدريب في «مدينة الفيضة»، عاصمة محافظة «المهرة»، وذلك من قبل ضباط الجيش والأجهزة الأمنية اليمنية، مع إشراف مسؤولين عسكريين إماراتيين يعملون بصفة استشارية. وعلى الرغم من عدم رضا «الإمارات» عن ذلك الرد، إلا أنها وافقت على الشروط. تم فتح باب الاستقبال واستقبلت اللجنة 4000 متقدم، تم اختيار 200 منهم للدفعة الأولى. لكن قبل بدء التدريب تمت إقالة «علي ياسر» من قبل «هادي»، وفي نوفمبر 2015، تم تعيين «محمد بن كده» مكانه^[8].

عززت «الإمارات» تواجدتها في محافظة «المهرة» في أكتوبر 2016م، بعد تردّد مزاعم عن تهريب أسلحة عبر الحدود العمانية للحوثيين، ورغم نفي الخارجية العمانية ذلك في حينه، إلا أنّ «الإمارات» وجدت في ذلك ذريعة للتواجد العسكري بالمحافظة؛ بهدف إيجاد موطن قدم لها في المنطقة المحاذية لأهم المضائق البحرية وهو «مضيق هرمز».

بدأت «أبو ظبي» في فرض وجودها من خلال بعض الإجراءات التي اعتمدت في جزء كبير منها على محورين أساسيين: الأول: البعد الاجتماعي، حيث نسجت علاقات قوية مع حلفاء وشخصيات عامة وقبلية في «المهرة»، ساعدها على كسب ولاءات سياسية لبعض القبائل المتواجدة عبر بوابة النشاط الإنساني والخيري.

الثاني: البعد الأمني، حيث جنّدت «الإمارات» ما يقرب من 2000 شاب من

أهالي المحافظة، حيث أقامت معسكرًا تدريبيًا لهم في «مدينة الغيضة»^[9].

في عام 2017، شكّلت «الإمارات» قوات «النخبة المهرية»، التي خلفت القوات النخبوية التي تدعمها «الإمارات» في المحافظات اليمنية الأخرى، بما فيها (أبين وعدن وحضرموت ولحج وشبوة). وكلفت «أبو ظبي» هذه القوات بتأمين الحدود البرية والبحرية للمهرة^[10]. أثار الدور الإماراتي في محافظة «المهرة» -وخصوصًا قضية تجنيد الآلاف من شبابها- ردود فعل غاضبة. وكانت خدمات «الهلال الأحمر الإماراتي» في «اليمن» الغطاء الذي انطلقت تحته الإمارات في «المهرة»، ثم تحركت عسكريًا وأمنيًا بإنشاء وحدات مسلحة تابعة لها^[11].

شكّلت التدريبات الإماراتية للقوات الأمنية المهرية على اختلافها أزمة اختلفت عن تدريب «الإمارات» لأي قوات يمنية في أي محافظة أخرى، وامتدت لتشكيل «أبو ظبي» لهذه القوات بالأساس، فقد اعتمدت «أبو ظبي» بشكل كبير على تغذية الطابع القبلي في عمليات التجنيد، وبما يهدف نهاية لعزلة القوى الأمنية المدربة إماراتيًا نفسها عن بعضها البعض، وبما يمنح العاصمة الخليجية فرصة أفضل لفرض سيطرتها الكاملة على هذه التشكيلات دون ترك فرصة لأي تعاون محتمل بين صفوفها قد يقف بعد ذلك في وجه «الإمارات»، أو من تضعه على رأس القيادة السياسية. بينما خدمت هذه التقسيمات القبلية مصالح الدعوات الانفصالية في جنوب اليمن خاصة دون غيرها^[12].

وعزّزت «أبو ظبي» لاحقًا تحركاتها الأمنية والعسكرية في المحافظة، وشراء الولاءات واستقطاب زعماء قبائل، ومنحتهم الجنسية الإماراتية، وكسب تأييد شخصيات سياسية واجتماعية وأمنية.

لكن أنشطة «الإمارات» التوسعية في المحافظة أثارت زعر العديد من القبائل المحلية؛ ما أدى لنشوب مواجهة متكررة، واتهمت بالتصرف كقوة احتلال. ونتيجة لهذه الضغوط، اضطرت «الإمارات» للخروج من محافظة «المهرة»، وحلّت محلها القوات السعودية. بهذا المشهد كانت «المهرة» هي الاستثناء الجنوبي الوحيد في وجه «أبو ظبي»، ففي الوقت الذي بقيت فيه «الإمارات» حينها متحكمة بكافة محافظات الجنوب، إلا أنها اضطرت للانسحاب من «المهرة» لصالح «السعودية»^[13].

التواجد السعودي:

بدأ التواجد العسكري السعودي في محافظة «المهرة» في نوفمبر 2017، حيث وصلت دفعة من الجنود السعوديين إلى «مطار الغيضة»، برفقة ضباط سعوديين و21 ضابطاً مهرياً سبق تدريبهم في مدينة الطائف السعودية، وتمّ منع القوات السعودية من السيطرة على المطار؛ بسبب عدم تنسيق وصولهم مع «السلطة المحلية» أو «الأجهزة الأمنية».

جرى الاتفاق بين السلطة المحلية والقوات السعودية على خمسة مطالب، تتمثل في:

عدم استخدام «مطار الغيضة» كقاعدة عسكرية. بقاء الطاقم الإداري والأمني والعسكري للمطار على ما هو عليه. والتنسيق الدائم مع السلطة المحلية وعدم تجاوزها. استخدام المطار للأغراض المدنية والمساعدات الإنسانية فقط. إعادة تشغيل للطيران المدني.

ونتيجة للمواجهة التي تعرضت لها القوات السعودية، كانت أولى خطوات التمكين لتلك القوات الإطاحة بالمحافظ السابق «محمد كدة»، وتعيين «راجح باكريت» محافظاً للمهرة بضغط من السعودية في الـ27 من نوفمبر 2017م، والذي قدّم كل التسهيلات للقوات السعودية، ومكّنها من السيطرة على المحافظة ومقوماتها وثرواتها، وبات يمثل الرجل الأول لتنفيذ أجندتها في المحافظة. كان تعيين «راجح باكريت» محافظاً للمهرة ملبياً للريغبة السعودية المتطلعة إلى تمكين وتجذير تواجدها في «المهرة»، وأدّى ذلك التعيين إلى تحويل التحركات السعودية في المحافظة لتعمل تحت غطاء رسمي، لكنه بعيد عن طموحات أبناء المحافظة، ومخيّب لآمالهم، وكشف الأطماع «السعودية» القديمة في «المهرة»^[14].

بعد الخروج الإماراتي، توزعت القوات السعودية في «المهرة» على مواقع عسكرية تزيد عن 30 ثكنة أغلبها مستحدثة، واتخذت «القوات السعودية» من «مطار الغيضة» قاعدة عسكرية لها، وحوّلتها إلى ثكنة عسكرية، وتسببت بوقف الرحلات المدنية من وإلى المطار، واستحدثت فيه سجوناً لاحتجاز واعتقال المناوئين لها من أبناء «المهرة».

دشّنت «السعودية» مشروع طريق يربط المهرة بالسعودية عبر خط يمتد من

منطقة «سيحوت»، جنوب «المهرة»، إلى «منفذ الوديعة» الحدودي مع المملكة في «منطقة العبر»، شمال محافظة «حضر موت»، الواقعة في جنوب شرق اليمن^[15].

في مطلع العام 2018م، استمر توافد القوات السعودية إلى «ميناء نشطون»، وتمركزت بمواقع عدة، قبل أن تلتحق بها قوة أخرى في أبريل من العام نفسه، وبدأت في إعاقة الحركة التجارية في الميناء والمنافذ البرية مع «سلطنة عمان». حوّلت القوات السعودية «ميناء نشطون» الوحيد في المحافظة إلى ثكنة عسكرية، وسيطرت على «مطار الغيضة» وحولته هو الآخر إلى قاعدة عسكرية مركزية. كما قامت بإنشاء معسكرات في مناطق مختلفة من المحافظة، وشكّلت مليشيا مسلحة على غرار ما تفعله الإمارات في: (عدن وشبوة وحضر موت)، الهدف من كل ذلك ضمان ولاء المجتمع المهري^[16].

وتحت ذريعة (وقف تهريب الأسلحة) تغلغت «القوات السعودية» في المحافظة، وفرضت تغييرات إدارية في السلطات المحلية، وعمدت على تعزيز قواتها العسكرية، كما فرضت على البضائع المستوردة العبور حصراً عبر الميناء والمنافذ الحدودية، وكذلك الاستيلاء على المنافذ البرية والبحرية، وفرض قوانين جديدة في النظام الجمركي، والتعامل بمزاجية مع التجار وموظفي المنافذ والجمارك^[17].

تكشفت أطماع «السعودية» في محافظة «المهرة»، وأصبحت واضحة على الأرض من خلال: المعسكرات السعودية، ونشر القوات تحت مبرر (مكافحة التهريب والإرهاب في المحافظة)، في حين أنها هي من تدعم الإرهابيين والمليشيات بالأسلحة والمال. وفي تخبّطهم المستمر، يقول «السعوديون» أنهم يعملون في «المهرة» على إعادة الإعمار، وهذا أمر غير منطقي أن يبدأ الإعمار من محافظة لم يكن فيها حرب إطلاقاً، حيث أنه من المفترض أن يعاد الإعمار في المناطق التي سُنت عليها غارات الطيران السعودي الإماراتي، كـ (الحديدة وعدن وشبوة وتعز وصنعاء)^[18].

جُنّدت «القوات السعودية» في «المهرة» ما يقارب 2000 جندي من أبناء المحافظة، وتم نشر هذه القوات إلى جانب قوات سعودية في «ميناء نشطون» و«حصوين» و«قشن» و«سيحوت» وباقي مديريات الساحل. في مطلع 2018، عززت الرياض تواجدتها بإرسال 200 شاحنة تحمل معدات عسكرية إلى «مدينة

الغيظة» عاصمة المحافظة. ترافق ذلك مع تقديم كميات كبيرة من المساعدات الغذائية، وتدشين مشاريع اقتصادية وصحية وخدمية بالتوازي مع فرض إجراءات معقدة على الواردات العُمانية إلى المحافظة. والأهم كانت مساعي السعودية الحثيثة في اختراق المجتمع المهري بشراء الولاءات القبلية، و«تفريخ» قيادات موالية لها، و«تفكيك» القوى المناهضة، وتقديم الوعود لمئات الشباب بالتجنيس والسفر للعمل في المملكة^[19].

الشيخ «علي سالم الحريزي»، وكيل محافظة «المهرة» السابق، قال في لقاء مع قناة الجزيرة عام 2018: «إن تواجد القوات السعودية في المحافظة تحول إلى احتلال بامتياز، ولذلك يجب أن نقف ضد أطماع التحالف في المهرة».

لم يكن تواجد السعودية في اليمن لأجل ما يشاع بدعم الشرعية، وإنما جاءت لتدمير اليمن وقتل اليمنيين، كما أن مبررات التهريب، هو كذبة سعودية إماراتية، وبرنامج المساعدات هو برنامج مفضوح بحسب «الحريزي».

لم تحظ «القوات السعودية» بأي ترحيب منذ أن وطأت أقدامها بشكل مفاجئ محافظة «المهرة» في نوفمبر 2017، بل تسبب ذلك باستفزاز الأهالي وجميع القوى المدنية والسياسية في المدينة اليمنية، وهو ما عبّرت عنه احتجاجات شعبية رافضة للتواجد السعودي في «المهرة»، واعتبرته انتهاكا للسيادة اليمنية، وطالبت برحيلهم على الفور، لكن تلك القوات واجهت المحتجين بالقمع والاعتقال والانتهاكات^[20].

منعت «القوات السعودية» أبناء محافظة «المهرة» من صيد الأسماك، وحظرت دخول حوالي 100 سلعة من «عُمان» بما فيها (الألواح الشمسية، والمواد الكيميائية، وبعض الضروريات الأساسية)، كما رفعت الرسوم الجمركية على العديد من الواردات بنسبة 80 بالمائة، وصدرت تعليمات تقضي بعدم قبول المستندات الجمركية الصادرة في منطقة التجارة الحرة العُمانية.

بدأت اعتصامات أبناء «المهرة» منذ أبريل 2018م، وانتهى الاعتصام الذي استمر شهرين باتفاق يقضي بانسحاب السعودية، من منشآت ومؤسسات «المهرة» وتسليمها إلى السلطات المحلية، إلا أن ذلك لم يحدث وبقيت الاعتصامات والمظاهرات سيدة الموقف في ظل تعنت الجانب السعودي ورفضه الخروج من «المهرة».

زادت حدة الاحتجاجات منتصف نوفمبر 2018م، عندما قُتل مواطنان من أبناء

«المهرة» برصاص «قوات سعودية» أثناء تفريقها لاحتجاجات رافضة لاستحداث نقطة عسكرية سعودية في منطقة الأنفاق؛ ما دفع أبناء «المهرة» للتصعيد الشعبي، وتنظيم اعتصامات تطالب برحيل «القوات السعودية».

انسحبت «الإمارات» ولو شكلياً من «المهرة»، وبدأت «السعودية» بتنفيذ طموحاتها في فتح ممر إلى «بحر العرب»، حيث أنشأت معسكراً قرب «ميناء نشطون»؛ بهدف تأمين تنفيذ تلك الأطماع، وبدأت باستقدام محسوبين عليها في هرم «السلطة المحلية» بالمحافظة، وإبعاد كل من يعارض تواجدتها غير المشروع. رويداً رويداً بدأت «السعودية» بتنفيذ مخططاتها في التمرکز، وتوزيع القوات على معسكرات وصل عددها إلى 17 معسكراً، توزعت غالبيتها في جغرافيا الأطماع «السعودية» الرامية إلى تمرير أنبوب النفط عبر المحافظة وصولاً إلى «بحر العرب»، وهو أحد الأطماع وليس جميعها^[21].

يتضح سرّ اهتمام السعودية بالمهرة، من خلال وثيقة مسربة لشركة «هوتا للأعمال البحرية» كشفت جزءاً من أطماع السعودية المتمثلة في مساعي «الرياض» لمدّ أنبوب نفطي من «منطقة الخراخير» السعودية إلى «ميناء نشطون» في محافظة «المهرة»؛ لتصدير نفطها.

لا ينحصر الحديث حول المشروع السعودي في «شرق اليمن» بـ «ميناء نفطي» وأنبوب يمر عبر اليمن، بل يصل إلى «قناة بحرية»، وهو ما أطلقت عليه «مجلة المهندس»، الصادرة عن الهيئة السعودية للمهندسين السعودية خلال العام 2015، اسم «مشروع القرن». فيما قالت صحيفة «عكاظ»، في إبريل 2016، إنّ السعودية أكملت «الخطوات الإجرائية لدراسة مشروع القناة البحرية، التي تربط الخليج العربي مروراً بالمملكة، إلى بحر العرب؛ للالتفاف حول «مضيق هرمز»، ما يمكن المملكة من نقل نفطها عبر هذه القناة المائية الصناعية الأكبر في تاريخ القنوات المائية الصناعية الكبرى في العالم»^[22].

انسحاب أم إعادة تموضع:

في أواخر شهر أغسطس 2021، انسحبت «القوات السعودية» بشكل مفاجئ من مواقع عسكرية استحدثتها في مديرتي «سيحوت» و«المسيلة» بمحافظة

«المهرة». تلا ذلك انسحاب شبه كامل من كافة المعسكرات التي أنشأتها على طول الشريط الساحلي للمحافظة، بما في ذلك «ميناء نشطون» البحري مع بقاء وحدات قليلة، وكذا منفذي «صرفيت» و«شحن» الحدوديين مع «سلطنة عمان». القوة السعودية المتبقية راهناً؛ تتمركز في «مطار الغيضة»، ويعتبر وجودها رمزياً، ولا يشكل حضورها نوعاً من القوة والتأثير السابقين، غير أن الرحلات العسكرية التي تعمل بشكل شبه يومي في «مطار الغيضة» مازالت مستمرة [23].

لجنة «الاعتصام السلمي في المهرة» رحّبت ببدء انسحاب قوات الاحتلال السعودي من بعض المديریات، مؤكدة استمرارها في التصعيد حتى خروج آخر جندي من محافظة «المهرة». وقال «علي سالم الحريزي» رئيس لجنة الاعتصام: إن «الانسحابات الأخيرة للسعودية هي بداية الانتصار، ولم تكن لتحدث لولا نضال أبناء «المهرة» وقيادات لجنة الاعتصام».

وأشار إلى أن لجنة الاعتصام تتابع عن كثب كل تحركات العناصر التابعة للاحتلال بعد انسحابها من المديریات.. داعياً أبناء «المهرة» إلى اليقظة؛ لإفشال كافة مخططات الاحتلال السعودي والقوات الأجنبية الأخرى.

تؤكد المعلومات أن «السعودية» سحبت قواتها من بعض المواقع في «المهرة»؛ تفادياً للحساسية، وسلمتها للقوات البريطانية التي أرسلت مؤخراً قوات مضاعفة، مع بقاء القوات «السعودية» في مواقع أخرى من «المهرة». وتؤكد المصادر أن ما يجري هو مجرد تبادل أدوار، وتبادل مواقع، وتقاسم نفوذ^[24].

عملت «السعودية» منذ دخولها إلى «المهرة» على شرعنة تواجدتها بمبرر «مكافحة الإرهاب» والتهريب، ولكنها تبحت عن غطاء دولي في تمرير مشاريعها الاقتصادية وأطماعها في «المهرة» المطلّة على «بحر العرب»، ومن ذلك (استدعاء قوات بريطانية وأمريكية).

بريطانيا وحلم العودة:

ظلت بريطانيا تتكتم على تواجدتها في «المهرة» لأكثر من أربع سنوات، بالرغم من تمركزها في «مطار الغيضة» إلى جانب «القوات السعودية» التي وصلت المحافظة في نوفمبر 2017م، حتى اعترف السفير البريطاني لدى اليمن «مايكل

آرون» بوجود قوات تابعة لبلده في محافظة «المهرة».. وقال السفير «آرون» في مقابلة مع قناة «المهرية الفضائية» في 25 يونيو 2021م: «إن القوات البريطانية المتواجدة في «المهرة» هدفها هو محاربة الإرهاب».

وما إن وقع الهجوم على الناقل الإسرائيلية «ميرسر ستريت» في الـ 29 من يوليو 2021م في «خليج عمان»، حتى وجدت «بريطانيا» ذريعتها المناسبة لإرسال المزيد من القوات إلى «المهرة» تحت ذريعة (ملاحقة منفذي الهجوم)، ما أثار الكثير من التساؤلات حول استراتيجية «لندن» العسكرية وأهدافها من هذا التحرك.

وكشفت صحيفة «إكسبرس» الإنجليزية في السابع من أغسطس 2021م، عن وصول أربعين جندياً من القوات المسلحة البريطانية إلى «مطار الغيضة» في «المهرة» مع وحدة حرب إلكترونية متخصصة لمتابعة الاتصالات وإدارتها، وعمليات دعم من وزارة الخارجية البريطانية لملاحقة من يعتقد أنهم نفذوا الهجوم بطائرات مسيرة على السفينة الإسرائيلية ما أدى إلى مقتل رجل أمن بريطاني وقبطان السفينة روماني الجنسية.

وأشارت الصحيفة، إلى أن الفريق البريطاني سيعمل مع قوة عمليات خاصة أمريكية موجودة منتشرة في المنطقة، والمساعدة في تدريب نخبة من وحدات «الكوماندوس» السعودية^[25].

أثار وصول القوات البريطانية إلى «المهرة» ردود فعل غاضبة في المحافظة التي لا تزال تشهد احتجاجات لإنهاء التواجد السعودي والإماراتي، وأعاد إلى الأذهان التدخلات السابقة لبريطانيا في «اليمن»، لكن هذه المرة ليس عبر «عدن» كما حدث في السابق، بل من بوابة «المهرة»، وتحت ذرائع مشابهة، تمتد جذورها إلى أواخر العام 1839م.

وفي تعليقها على وصول القوات البريطانية، أعلنت لجنة الاعتصام بالمحافظة عن رفضها القاطع لأي تواجد عسكري في «المهرة»، أو تحويل أراضي المحافظة إلى مسرح للقوات الأجنبية. وقالت في بيان صادر عنها: «إنها تابعت باهتمام بالغ التدايعات الأخيرة عن ما تناقلته بعض الوسائل الإعلامية والمواقع الإخبارية عن وصول قوة بريطانية إلى «مطار الغيضة»، إضافة إلى القوات (السعودية

والإماراتية والبريطانية والأمريكية) المتواجدة بالمطار».

ورغم أن الأهداف المعلنة للقوات البريطانية التي وصلت المحافظة، تتمثل في «مكافحة الإرهاب»، لكن سرعان ما كشفت الأهداف الحقيقية لوصول تلك القوات، حيث أكد عضو وفد صنعاء المفاوض «عبد الملك العجري» في تغريدة له على «تويتر في 6 سبتمبر 2021م» أن «بريطانيا» تمارس أعمالاً تجسسية على بعض شبكات الاتصالات اليمنية، وبعض الكابلات البحرية، انطلاقاً من محافظات جنوبية اتخذوا منها قواعد لخدمة أهدافهم الاستعمارية، في انتهاك سافر للسيادة اليمنية وخصوصيات المواطنين اليمنيين^[26].

وهو ما كشفه أيضاً وكيل محافظة «المهرة» السابق «علي الحريزي»، الذي قال: إن بريطانيا شكّلت خلايا استخباراتية تعمل لصالحها في محافظة «المهرة».. واتهم الحريزي بريطانيا، بإدخال ضباط إسرائيليين إلى «مطار الغيضة» وتجنيد عملاء وخلايا لمصلحتها.

بعد أسابيع على وصول القوات البريطانية إلى محافظة «المهرة» بدعوى ملاحقة مهاجمي سفينة (ميرسر استريت) الإسرائيلية قبالة سواحل «عمان»، انكشف عكوف هذه القوات على إنشاء خلايا استخباراتية في المحافظة، بعد سلسلة استفزازات بدأت بإغلاق عدد من شواطئ «المهرة» وتحويلها إلى مناطق عسكرية^[27].

وأشارت صحيفة «الأخبار» اللبنانية، إلى أن الأعمال البريطانية المتمثلة في التنصت على الاتصالات اليمنية قامت بها وحدة إلكترونية بريطانية متخصصة بمراقبة الاتصالات، قدّمت في الثامن من أغسطس 2021م إلى «المهرة»، بناءً على طلب سعودي.. مبيّنة أن خدمات الإنترنت انقطعت في عدد من المحافظات اليمنية أربع مرّات في أقلّ من أسبوعين، فيما لم تعلن فروع «مؤسسة الاتصالات اليمنية» في محافظات (المهرة وحضرموت وشبوة ومأرب) أسباب الانقطاع.

ونقلت الصحيفة عن مصدر محلي في محافظة «المهرة»، أن باخرة بريطانية رسّت لعدّة أيام مطلع شهر سبتمبر 2021م بالقرب من خطّ الكابل البحري الخاص بالإنترنت، على بُعد 20 ميلاً من شاطئ «مدينة قشن».

وفي السياق كشف وكيل محافظة «المهرة» السابق «علي الحريزي» في مؤتمر

صحفي في 25 أغسطس 2021م، عن عددٍ من الحقائق حول التواجد البريطاني في «المهرة».. وقال: «إن وصول قوات بريطانية إلى المحافظة يمهّد لوصول قوات إضافية في المستقبل».

وحذّر «الحريزي» الحكومة البريطانية من تبعات ذلك، وذكرها بهزيمتها بعد احتلال الجنوب اليمني، ملوحاً في الوقت ذاته بمقاومتها وكل احتلال أجنبي للمحافظة الساحلية على «بحر العرب» بشتى الوسائل ومعهم كل اليمنيين.

وأشار إلى أن البريطانيين شكّلوا خلايا تجسّسية وقنوات استخباراتية في محافظة «المهرة» تعمل لصالحهم منذ أن بدأوا تواجدهم بالمحافظة، كما قاموا بزراعة عملاء في كافة مديريات المحافظة التي تشهد حراكاً مناهضاً للقوات الأجنبية فيها.. وقال: «في 2019، خرج الجنود الأمريكيين من «المهرة» إلى مدينة «المكلا»، وحلت مكانهم قوات بريطانية».

الوجود البريطاني المستتر في الفترة السابقة داخل «المهرة»، وتمكن من ترتيب أوراقه، وخلق الوسائل التي تساعده في التوغل داخل المجتمع المهري، ومن ذلك عمليات تجسس على المناوئين للدور السعودي والبريطاني. وكشفت وسائل إعلام محلية في فبراير 2020م بأن القوات البريطانية في «مطار الفيضة» تجسّست على شخصيات مهريّة، وكلفت خلايا بملاحقتهم واغتيالهم، ومن تلك الشخصيات الشيخ «علي سالم الحريزي»^[28].

موقع «إنتلجينس» الاستخباراتي، قال: إن «بريطانيا عادت إلى محافظة «المهرة» بعد 50 عاماً من خروجها وغيابها، وذلك على وقع التطورات الجارية في اليمن، واستمرار الحرب منذ العام 2015».. مؤكداً أن «عودة بريطانيا أيضاً إلى «المهرة» رافقها تدخل لإسرائيل في المحافظة اليمنية، بالإضافة إلى (الولايات المتحدة والإمارات والسعودية)»^[29].

وزعم الموقع في تقريره، إلى أن وصول القوات البريطانية إلى «المهرة» يهدف لإبقاء النشاط البحري الإيراني تحت السيطرة، وجاء في سياق تشكل جبهة مشتركة من (الرياض وواشنطن وأبوظبي) تهدف لوقف الطموحات البحرية الإيرانية.

وبحسب موقع «Declassified UK» المستقل، الذي يتتبع الوجود العسكري

البريطاني في الخارج، فإن لندن تحتفظ بفصل سري للجنود في اليمن، حيث يوجد «قوة بريطانية» كاملة العتاد في «مطار الغيضة» بمحافظة «المهرة»؛ لتدريب القوات السعودية والتابعة لها.

لدى بريطانيا أهداف استراتيجية تتقاطع في أكثر من نقطة مع حلفائها المناوئين لإيران في الخليج وفي الشرق الأوسط والعالم، وهذه الأهداف تتعلق بأمن الطاقة، والنقل البحري الذي تقوم عليه، ومناشط الاقتصاد الأزرق في غرب المحيط الهندي، التي تساهم في كل مجالاتها على المستويين العام والخاص^[30].

في الخامس من ديسمبر 2021م، أعلنت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية، تعرض سفينة إلى هجوم قبالة ساحل محافظة «المهرة»، وأثارت الحادثة التي جاءت عقب زيارة السفير الأمريكي للمهرة التساؤلات بشأن الهدف من وراء الزج بالمهرة في حوادث الإرهاب واستهداف السفن التجارية.

المهمة المعلنة للقوات البريطانية التي وصلت محافظة «المهرة» الاستراتيجية، هي ملاحقة منفذي الهجوم على السفينة، لكن الهدف الحقيقي يتمثل في تعزيز الوجود العسكري البريطاني على سواحل «بحر العرب» و«المحيط الهندي»، والذي يؤكد مضي «المملكة المتحدة» مع «أمريكا» في تنفيذ مخطط تتكشف ملامحه من خلال التواجد العسكري الغربي في السواحل اليمنية، والذي يأتي في إطار التسابق الإقليمي والدولي للسيطرة على الملاحة البحرية.

موقف صنعاء:

منذ بدء التحركات العسكرية لدول التحالف في محافظة «المهرة»، أكدت القيادة في «صنعاء» رفضها المطلق لأي تواجد أجنبي في «المهرة» وغيرها من المحافظات المحتلة، بل واعتبرته احتلالاً ينبغي التصدي له بكل الوسائل المتاحة.

وفي هذا السياق أوضح رئيس وفد صنعاء المفاوض «محمد عبد السلام» في تغريدة له على «تويتر» في 3 يونيو 2019م أن تحرك «السعودية» و«الإمارات» عسكرياً في محافظتي «سقطرى» و«المهرة» اليمينيتين، يكشف طبيعة العدوان على اليمن بأنه احتلال وتوسع، كما أن تتسلل قوى الغزو إلى تلك المناطق النائية عن

الصراع تحت لافتة «إعادة الإعمار» وغيرها من المزاعم الكاذبة التي لن تنطلي على الشعب اليمني بكل فئاته^[31].

وأكد «عبدالسلام» أن القوات البريطانية في «المهرة» و«سقطرى» هي قوات احتلال ومن حق الجيش اليمني استهدافها، باعتبارها قوات غازية بموجب القانون الدولي والقانون اليمني، وبموجب الأعراف الدولية، كما أكد أن الوجود العسكري الأجنبي في اليمن مرفوض، سواء كان أمريكياً، أو بريطانياً، أو سعودياً، أو إماراتياً، أو أي بلد آخر.. لافتاً إلى أن الوجود البريطاني في «المهرة» له ارتباط بمصالح «بريطانيا» و«أمريكا» و«إسرائيل»^[32].

وزير دفاع صنعاء اللواء «محمد ناصر العاطفي»، أكد في حوار مع صحيفة «الأخبار» اللبنانية، أن التواجد العسكري البريطاني في «المهرة»، هو احتلال واستعمار، وسيكون التعامل معه كقوة استعمارية اخترقت السيادة الوطنية.

وقال: «ندرك جيداً الأبعاد الحقيقية للأطماع الأجنبية في الأرض اليمنية وفي ممراتها الملاحية الاستراتيجية، ونعي تماماً كلّ التحركات المشبوهة لقوى النفوذ الدولية الأمريكية والبريطانية. وما تشهده محافظة «المهرة» نتاج واضح لتلك المطامع التي كشفت عن نفسها، فالأطماع البريطانية معروفة تاريخياً، بل وتكشفت ذات الأساليب القديمة الجديدة للدولة الاستعمارية».

وأكد اللواء «العاطفي» أن الوجود العسكري البريطاني في «المهرة» هو احتلال واستعمار مكشوف، ولا مبرر ولا مشروعية له، وكلّ القوانين والأعراف الدولية تجيز التعامل معه كقوة استعمارية اخترقت السيادة الوطنية^[33].

مأزق السعودية:

تواجه السعودية ثلاث معضلات رئيسة تتعلق بتواجدها العسكري في محافظة «المهرة»، وهي معضلات لا يمكن القفز عليها بسهولة، كما لا يمكن معالجتها^[34].

المأزق الأول: انكشاف أطماع الرياض بشكل جلي وواضح، وبما أفقدها أي مبرر سياسي ممكن. ويمكن القول إن المهرة كانت بمثابة الكاشف المركزي الأوضح لمخططات السعودية باليمن، وبشكل لا يترك أي مجال للبس، فقد حولت

السعودية محافظة يمنية آمنة ومستقرة ومعزولة عن ظروف الحرب في باقي المحافظات إلى محافظة تشهد أكبر عملية توتر داخلي؛ بفعل تواجدها العسكري هناك.

المأزق الثاني: دخولها في مواجهة شعبية مفتوحة مع أبناء المجتمع المهري، وتمزيق النسيج الاجتماعي المترابط للمحافظة، ومحاولة شراء واستقطاب بعض رموز القبائل لجانب حوادث الاشتباك مع المتظاهرين الراضين لتواجدها، وبشكل جعل المجتمع المهري يعيش حالة غليان واحتقان شعبي واسع لم يعيشوه طوال تاريخ محافظتهم الهادئة والمسالمة.

المأزق الثالث: التجاوز الصارخ لما يسمى «الحكومة الشرعية»، وتأسيس وجودها العسكري هناك بمعزل عن أي تنسيق رسمي واحترام لسلطات الدولة. وبهذا تكون السعودية قد أسقطت الغطاء القانوني لتواجدها هناك.

النسيج الاجتماعي والهوية المهرية:

تتميز محافظة «المهرة» بهويتها الثقافية الفريدة ولغتها القديمة وتاريخها المتميز؛ ما ساعدها على الحفاظ على عاداتها وتقاليدها التي تدعم التماسك الاجتماعي، إلا أن تدخل «القوات السعودية» في المحافظة منذ العام 2017 أدى إلى زعزعة الاستقرار بالمحافظة.

تعتبر القبيلة في «المهرة» أبرز كيان اجتماعي، ولا تزال محافظةً على قوتها وتماسكها وأعرافها، ولها سلطة قوية على أفرادها الملزمين بالتبعية للقبيلة، والالتفاف معها، والتقيّد بتوجهاتها. وتتواجد في «المهرة» العديد من القبائل العريقة الممتدة جذورها في التاريخ، ويصل عددها إلى 37 قبيلة، وتتوزع على مختلف جغرافيا المحافظة، وتختلف في قوتها وحضورها، وفقاً لعدد الأفراد، والدور الذي تضطلع به، والمساحة التي تقيم فيها. ويرى مراقبون أن إخفاً سعودياً في السيطرة على هذه القبائل أو تطويعها أو ما شابه ذلك له اعتبارات كثيرة، من أهمها ولائهم لهويتهم الخاصة، وهي «الهوية المهرية» الأصل، وارتباطهم الوثيق مع «سلطنة عمان» بوصفها الدولة التي أتاحت لهم الكثير من الفرص والعلاقات والنفوذ خلافاً لـ «المملكة العربية السعودية»، لأن المنافذ البرية أيضاً

أكثرها مع «سلطنة عمان»^[35].

يتزعم كل قبيلة شيخ قبلي، وترتبط مع بعضها بعلاقات احترام وتعاون ومصاهرة، وتحكمها أعراف قبلية صارمة ملزمة للجميع، وتعد الكفة المرجحة في أي خلاف داخل المهرة، وترتبط بعلاقات مع دول الجوار المحيطة بالمهرة، وأكثرها جدلاً السعودية، بسبب حملة التجنيس التي استهدفت تلك القبائل^[36].

تلتزم قبائل محافظة «المهرة» الواقعة في شرق اليمن، على الحدود مع «عمان»، بمدونة سلوك في الحوكمة القبلية ساعدت السكان على التوسط في النزاعات واحتواء الصراعات في منعطفات بارزة من تاريخ المنطقة. كان ذلك كفيلاً بمنح «المهرة» والمناطق التي يمتد فيها المجتمع المهري قدراً من الاستقرار النسبي، حتى في أزمنة الحرب، بيد أن مدونة السلوك المهريه أتاح لهذه المنطقة البقاء في منأى عن أسوأ التجاوزات التي رافقت الصراع، وساهمت في تقييد النفوذ العسكري السعودي هناك^[37].

مدونة السلوك المهريه:

بحسب مركز كارنيغي، تستند مدونة السلوك المهريه على خمسة تقاليد قبلية أساسية متعلقة بالحرب.

أولاً: إن التضامن بين المهريين عابراً للقبائل. فمع أن قبائل «المهرة» تتنازع فيما بينها أحياناً، وقد تستغل أطراف خارجية هذه الخلافات، بيد أن هذه الجهات الخارجية لا تتمتع سوى بهامش محدود للتصرف داخل المجتمع المهري. فما إن يشن طرف خارجي هجوماً مباشراً على قبيلة أو شخص من «المهرة»، حتى يقف معظم المهريين صفاً واحداً ضد الغريب، بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية.

ثانياً: الدم لا يصبح ماء لدى المهريين. فالانقسامات بين القبائل لا تبرر الانجرار إلى الفتنة، كما أن ارتكاب أعمال عنف على يد مهريين ضد آخرين من أبناء جلدتهم لا يزال من المحرمات. صحيح أن العنف بين القبائل المهريه نادر، إلا أنه يحدث بين الفينة والفينة، لكن العنف ضمن العشائر أو المجموعات الفرعية داخل القبيلة نفسها يكاد يكون غير وارد إطلاقاً. إذن، تكمن المفارقة في

أن الانشقاقات ضمن القبائل نفسها تسهم في مناهضة العنف أكثر مما تفعل الانقسامات في ما بينها. فقد تقيم هذه العشيرة أو تلك تحالفاً سياسياً مع طرف خارجي، لكنها ستمتع عن استخدام القوة بالنيابة عن جهات خارجية. ويعود السبب في ذلك إلى وجود أحلاف قبلية تاريخية بين مختلف فئات المجتمع المهري.

ثالثاً: حمل السلاح في الثقافة المهريّة لا يعني بالضرورة استخدامه. فإذا رغبت قبيلة مهريّة في استعراض مهاراتها القتالية أمام قبائل أخرى أو جهات خارجية، ستعتمد في غالب الأحيان إلى تنظيم عرض شبه عسكري. وهكذا، تظهر القبيلة أنها مجهّزة للانخراط في حرب من شأنها أن تكبّد أعداءها خسائر جمة. وفي بعض الحالات، أفضت مثل هذه الاستعراضات إلى تقليص احتمال نشوب أعمال عنف منظّمة من خلال تقديم صورة واضحة عن قدراتها أمام الخصوم، وهو الأمر الذي يدفع مشايخ القبائل النافذين الذين يملكون صلاحيات اتّخاذ القرارات، إلى تجنّب الأكلاف الباهظة للصراع والتحلّي بالحكمة اللازمة لتقديم التنازلات والتوصّل إلى حلول وسط.

رابعاً: عندما ينشب نزاع مسلّح بين القبائل المهريّة، لا تذهب الغنائم إلى الطرف المنتصر. بل على العكس، يقع عبء تحقيق المصالحة على كاهله، إذ يتوجّب على الظافر منح خصمه المهزوم تعويضات مالية تغطّي قيمة الخسائر التي مُني بها. يمثّل هذا رادعاً مادياً يثني القبائل عن خوض نزاع مفتوح مع بعضها البعض، حتى وإن كانت الفرص كبيرة بإحراز الفوز. على سبيل المثال، طبّق السلطان العُماني الراحل قابوس هذا التقليد بناءً على فهمه للأعراف القبلية لمنطقة «ظفار» التي تتقاسم الجغرافيا والعادات والتقاليد مع قبائل «المهرة» في أعقاب «ثورة ظفار». ففي الثقافة المهريّة، النصر العسكري عبء ثقيل الوطأة.

خامساً: غالباً ما ينجح التوسّط السريع والمباشر بين القبائل في الثني عن أعمال العنف، أو على الأقل في تضييق نطاقه. فحين تنشب خلافات بين القبائل، غالباً ما يضطلع مشايخها بدور الوسيط والمحكّم بين الفصائل المتخاصمة لإخماد جذوة التوتر ومساعدتها على حل النزاعات قبل أن تصل الأمور إلى حدّ الاقتتال الشرّس. ففي المجتمع المهري، تتداعى الوساطات القبلية بصورة كبيرة، وتمتلك القبائل هرمية قبلية تمكنهم من الانتظام الذاتي، وحل أي خلافات قد تظهر.

ينقسم المجتمع المهري إلى عدة فئات تشكلت اجتماعيًا على مدى العصور التاريخية؛ لتؤسس البنية السكانية في المنطقة، وهي في مجملها انعكاس عام لما هي عليه «اليمن» وما عليه بقية «الجزيرة العربية»، فيوجد بها قبائل الكثير، وينتمون إلى «همدان بن مالك بن زيد» وينتهي إلى «كهلان بن سبأ»، كما ينتهي نسب «مهرة بن حيدان» إلى «حمير بن سبأ» فيجتمعان في «سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان»، ومن قبائل الكثير الرئيسة في محافظة «المهرة» قبائل «بيت خوار الكثيري» وقبائل «الراشد» و«خبيزات» و«بيت يمان» و«الغوية» و«بيت رزيق» و«بيت علي بن كثير» و«بيت دويس» وغيرهم.. وأيضاً من قبائل «المهرة» غير قبائل الكثير (آل بيت علي، وبيت السقاف، وبيت حفيظ، وآل علي بن محمد، وبيت باعبود، وآل الجيلاني، وآل إبراهيم، وآل الجفري، وآل الشيخ، وآل المحضار، وغيرهم.. وكل القبائل في «المهرة» يشكلون نسيجاً واحداً في السلم، وبُنينا مرصوصاً في الحرب، ومقاومين لكل المحتلين عبر التاريخ منذ الغزو البرتغالي والإنجليزي وحتى وقتنا الحاضر في مواجهتهم لدول العدوان^[38].

تأثير التدخل العسكري بالمهرة:

لا شك أن التدخل العسكري «الإماراتي» و«السعودي» في «المهرة» يمثل تهديداً للهوية الثقافية لأبناء المحافظة، من خلال النشاط الديني والعسكري والسياسي، وتأثير الأموال السعودية على القيادات المحلية والقبائل، واستهداف الشخصيات المعارضة للتواجد السعودي، والدفع بشخصيات محسوبة عليها لتولي مناصب قيادية بالمحافظة، واستمالة بعض مشايخ القبائل، ومنح بعضهم الجنسية السعودية. لعبت السعودية على كثير من الأوراق؛ لتثبيت تواجدها في محافظة «المهرة»، لكن سرعان ما تساقطت تلك الأوراق أمام صمود ووعي المجتمع اليمني المهري، وبرزت مؤخرًا ورقة استقدام العشرات من المجاميع السلفية من خارج المحافظة ودعمهم بإنشاء مراكز علمية^[39].

تهدف السعودية من خلال الدفع بالسلفيين، إلى اختراق المجتمع المهري وإحداث انقسام في النسيج الاجتماعي المتناغم منذ عقود؛ بهدف الحصول على قاعدة شعبية مؤيدة لها، وخلق عوامل اضطراب وشرخ في المجتمع المهري، بما

يمكنها من تنفيذ مخططاتها، كما تستمر «الرياض» في استخدام القوة الناعمة والمتمثلة في المعونات والمشاريع الخيرية؛ في محاولة لتحسين صورتها لدى أبناء المحافظة.

قوبلت التحركات السعودية والإماراتية باستياء من قيادات وزعماء قبائل «المهرة» الذين عبروا عن قلقهم من تأثير عسكرة المحافظة على التماسك والهوية الاجتماعية لأبناء «المهرة».

وفي السياق كشف تقرير أصدره مركز (أكليد) الأمريكي، عن دور «الإمارات» في ضرب الاستقرار وإثارة النزاعات، في محافظتي «سقطرى» و«المهرة» باليمن، رغم بعدهما عن ساحات الحرب. وعلى عكس بقية المحافظات، تأثرت المنطقتان بالتوترات المرتبطة بالنزاع؛ نتيجة سياسات التدخل التي انتهجتها دول التحالف وعلى رأسها الإمارات والسعودية^[40].

وبحسب المركز.. فإن الغالبية العظمى من أحداث النزاع والاحتجاج في «سقطرى» و«المهرة» مرتبطة مباشرة بالإمارات والسعودية. حيث تفيد التقارير بتدريب الآلاف على يد القوات الإماراتية؛ لتنفيذ أجناس انفصالية، فيما عمدت «الرياض» إلى نشر عدد من القوات والمعدات العسكرية في نقاط الدخول الرئيسة للمحافظة.

تنامت تهديدات الرياض لكل من يقاوم تدخلها من خلال تهميش القادة والشيوخ الذين يعارضون الوجود السعودي، واستبدالهم بشخصيات موالية للسعودية. أحدث هذا النهج شرخاً داخل مجتمع «المهرة»، ورغم أن حدود هذا الانقسام لا تزال سياسية في المقام الأول، ولم تتسبب بعد في انقسام داخل هيكل قبائل «المهرة»، إلا أن استمرار هذا النهج يمكن أن يضعف عُرْف الولاء المشترك ويزعزع التماسك المجتمعي^[41].

أصبحت السعودية تمتلك نفوذاً واسعاً في «المهرة»، فألى جانب كونها المسيطر على المنشآت الحيوية هناك من موانئ ومطارات ومنافذ برية، استطاعت المملكة أن تخترق النسيج القبلي، وأصبحت تدفع المرتبات للقبائل، ناهيك عن قوات الجيش والأمن وعدد من المسؤولين والإعلاميين والناشطين لكسب الولاءات، كما تدفع رواتب نحو 1800 جندي درّبتهم الإمارات، وانتقل عملهم إلى جانب القوات

السعودية. وأياً يكن حجم التدخل الخارجي وأنواعه وأساليبه فإنه سيقود إلى تنافس غير محمود وحالة استقطاب حادة قد تؤدي إلى إشعال فتيل الصراعات في المجتمع المهري؛ الأمر الذي سيقود إلى تصدع وتمزق النسيج الاجتماعي [42]. عملت السعودية منذ اليوم الأول على إنشاء كيانات موازية على عدة مستويات، تعمل جميعها خارج مؤسسات الدولة، فعلى المستوى الشعبي عملت على إنشاء مجلس قبلي مواز للمجلس العام الرفض للتواجد السعودي، الذي يرأسه السلطان «عبد الله آل عفرار»، في محاولة منها لشق الصف الشعبي والمجتمع القبلي المتماسك لأبناء «المهرة»، الذي شكل خلال الفترة السابقة قوة ضاغطة رافضة للتواجد السعودي. إضافة إلى ذلك، قامت القوات السعودية بجلب «مليشيات» من خارج المحافظة، معظمهم من المطلوبين أمنياً وأصحاب السوابق؛ للدفع بهم في مواجهة المعتصمين والمحتجين [43].

ولم تكتف السعودية بالقوة الصلبة، بل حاولت ممارسة القوة الناعمة، فقامت بنشر مذهبها الديني في «المهرة»، من خلال تعيين خطباء المساجد وأئمتها [44]. وتحاول الاستخبارات السعودية اختراق المكونات وأحياناً تمزيقها وشقها، كما فعلت مع حلف قبائل حضرموت الذي تدعم نفوذه في أهم منطقة جنوبية غنية بالنفط والمعادن، وتطل على البحر العربي، حيث للمملكة مصالح استراتيجية في هذه المحافظة تتعلق بأنبوب النفط الذي شرعت في العمل عليه، والممتد من الأراضي السعودية حتى «بحر العرب»، مروراً بـ «حضرموت» و«المهرة»، كذلك شقت عصا المجلس العام لأبناء «المهرة» و«سقطرى»؛ في محاولة للاستفادة من الفصيل الموالي لها في المجلس [45].

وبحسب تقرير صادر عن مركز «كارنيغي» للشرق الأوسط، «رغم التدخلات والمحاولات التي يمارسها الاحتلال السعودي، إلا أن ذلك لم يؤثر على الهوية المهرية، بل ساهم في تأصيلها وتماسكها، بعيداً عن أجندة بعض أنظمة الخليج، وفي مقدمتها النظام السعودي والإماراتي».

وأشار التقرير إلى أن أبناء «المهرة» خاصة في المركز الإداري «الغيضة» شكلوا حراكاً شعبياً من قبل قادة قبليين وشخصيات اجتماعية عام 2019م، للمطالبة برحيل السعودية والإمارات، وإعادة المرافق الحيوية بما في ذلك المنافذ والمؤسسات

الحكومية، وتسليمها لأبناء «المهرة».

المشهد العام بمحافظة «المهرة» أصبح أكثر تعقيداً، وأوجد نوعاً من الانقسامات المجتمعية في المحافظة رغم قوة التماسك القبلي والمجتمعي بالمهرة، نتيجة ما عكسته أطراف الصراع الإقليمية، لكن المؤكد أن تأثير التدخل السعودي على الأعراف المهريّة ما يزال محدوداً، إلا أن قدرة أبناء محافظة «المهرة» على مواصلة الحد من الانقسامات قد تتضاءل في ظل ما تمتلكه السعودية من إمكانيات عسكرية ومالية وسياسية.

احتلال المهرة يستهدف عُمان:

إلى جانب أطماع السعودية الاقتصادية والسياسية في محافظة «المهرة»، فقد عملت على نشر قواعد عسكرية على طول الحدود مع «سلطنة عمان»، وفي المقابل راقبت السلطنة تصرفات الجانب السعودي في «المهرة» بصبر وهدوء دون أن تخفي حقيقة أن هذه التصرفات تستهدفها أيضاً.

مطامع السعودية والإمارات في أراضي السلطنة لا تقل عن أطماعهما في اليمن، وبالسياسة نفسها سبق وأن رعت الرياض صراعات مناطقية داخل عُمان، وشاركت في تمويل انقلاب على الحكم، وأعمال عنف مناهضة للسلطات الرسمية.

كما أن أطماع «الإمارات» في «عُمان» لا تزال قائمة حتى اليوم، ولم تنجح الدبلوماسية الناعمة للسلطنة في إنهاء احتلال الإمارات للمناطق الفاصلة بين محافظة «مسندم» وولاية «مدحاء» العمانية، التي لا تزال مفصولة تماماً عن الأرض الرئيسية لعُمان.

يعاني النظامان في «الرياض» و«أبو ظبي» من عقدة التاريخ تجاه «سلطنة عمان»، فالسعودية تشكلت في ثلاثينات القرن الماضي، بينما لم تر «الإمارات» النور إلا بعدها بأربعين عاماً بخلاف جارتها «عمان» التي يمتد تاريخها لآلاف السنين.

تتمتع «المهرة» بصلات وثيقة مع منطقة «ظفار» العمانية المجاورة، وتعتبر عمان محافظة «المهرة» عمقاً حيويّاً واستراتيجيّاً، وأي تحشيد عسكري في المحافظة من قبل السعودية والإمارات يعتبر تهديداً لأمن «عُمان».

كما أن «المهرة» تمثل البوابة الشرقية لتجارة «اليمن» مع «عمان»، وتمتلك السلطنة روابط قبلية وعشائرية قوية مع سكان ووجهاء ورجال القبائل في «المهرة».

ورغم التحالف القائم بين السعودية والإمارات، يبدو أن الرياض لم تكن تشعر بالرضا تجاه نفوذ الإمارات في «المهرة» على وجه الخصوص، كما أن «سلطنة عمان» لا تشعر بالرضا تجاه الوجود السعودي في «المهرة»، بما يعني أن المحافظة المسالمة مرشحة لأن تصبح ساحة لاضطرابات متجددة^[46].

شكل الوجود الإماراتي في «المهرة» تهديداً خطيراً للسلطنة من جهتين، فأمّا الأولى فهي تهديد السيادة العمانية إذ إن وجود «المملكة العربية السعودية» و«الإمارات» على مقربة من حدودها يعني تطويقها وتقليص نفوذها، وأمّا الثانية فتهدد اقتصادها إذ إن السلطنة تعتمد على المنافذ المشتركة مع اليمن للحصول على موارد للاقتصاد العماني^[47].

خاتماً:

أصبحت محافظة «المهرة» التي تتمتع بموقع جيوسياسي هام ساحة للتنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية، وفي المقدمة (السعودية والإمارات وبريطانيا وأمريكا)؛ لتحقيق أطماعها في إطار الصراع المحتدم حالياً للسيطرة على الموانئ وخطوط نقل الطاقة، خاصة في منطقة «باب المندب» و«بحر العرب» و«مضيق هرمز».

بالرغم من أن المهمة المعلنة للقوات البريطانية التي وصلت إلى محافظة «المهرة» مؤخراً هي ملاحقة منفذي الهجوم على السفينة الإسرائيلية، لكن الهدف الحقيقي هو تعزيز الوجود العسكري البريطاني على الموانئ والسواحل اليمنية المطلة على «بحر العرب»، بالإضافة إلى أنه جزء من تواجد عسكري واستخباراتي متعدد الجنسيات.

بالرغم من المآزق الذي تواجهه «السعودية» جراء تواجدها العسكري في «المهرة»، إلا أنها تعمل منذ دخولها إلى المحافظة لشرعنة تواجدها، والبحث عن غطاء دولي لتميرير مشاريعها وأطماعها في «المهرة»، وفي مقدمتها (مد خط أنبوب

نقل النفط إلى بحر العرب)، وذلك من خلال استدعاء قوات بريطانية وأخرى أمريكية، لكن يبقى الرهان على تماسك أبناء «المهرة»؛ لإفشال هذه المشاريع المشبوهة التي تستهدف اليمن وسيادته من البوابة الشرقية.

المشهد العام بمحافظة «المهرة» أصبح أكثر تعقيداً وأوجد نوعاً من الانقسامات المجتمعية رغم التماسك القبلي والمجتمعي بالمهرة، نتيجة ما عكسته أطراف الصراع الإقليمية على الأوضاع بالمحافظة، وبالرغم من أن تأثير التدخل السعودي على الهوية والأعراف المهريّة ما يزال محدوداً، إلا أن قدرة أبناء «المهرة» على مواصلة الحد من الانقسامات قد تتضاءل في ظل ما تمتلكه السعودية من إمكانيات عسكرية ومالية وسياسية، وقد يؤدي التدخل الخارجي إلى حالة استقطاب تشعل فتيل الصراع في المجتمع المهري.

قائمة المراجع:

- 1 - المركز الوطني للمعلومات،
<https://yemen-nic.info/contents/Brief/detail.php?ID=7640>
- 2 - المهريّة لغة متجذرة من المشافهة إلى الكيبورد | انديبننت عربية
independentarabia.com
- 3 - مركز دراسات يكشف عن الأطماع السعودية في المهرة .. وعلي ناصر يتحدث عن تلك
الأجندات 7 يناير 2021م <https://almawqepost.net/news/56916>
- 4 - أطماع السعودية في محافظة المهرة، موقع المهريّة نت،
<https://almahriah.net/opinions/190>
- 5 - نفس المرجع السابق.
- 6 - البيت الخليجي للدراسات والنشر، المهرة اليمنية: الصراع الناعم بين السعودية والإمارات
وعمان 3 فبراير 2019م [/https://gulfhouse.org/posts/3498](https://gulfhouse.org/posts/3498)
- 7 - صحيفة الاستقلال، السياسة العمانية والخليج.. بين ثوابت السلطنة وضرورات إعادة
التموضع،
<https://www.alestiklal.net/ar/view/5670/dep-news-1597518860>
- 8 - المهرة اليمنية: من العزلة إلى قلب عاصفة جيوسياسية - مركز صنعاء للدراسات

- الاستراتيجية 7693 <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7693>
- 9 - عماد عدنان، «المهرة» آخر حلقات الدور المشبوه للإمارات في اليمن.. فكيف ردت مسقط؟
موقع نون بوست 5 أغسطس 2018م <https://www.noonpost.com/content/19222>
- 10 - موقع المونيتور الأمريكي، التورط السعودي - الإماراتي في شرق اليمن يقلق عُمان، 31
يناير 2018م saudi-uae-01/monitor.com/ar/contents/articles/originals/2018-involvement-eastern-yemen-oman-border.html#ixzz7XUD0jdBf
- 11 - الإمارات توسع نفوذها في محافظة المهرة اليمنية، الجزيرة نت، 17 يوليو 2017م
[21/7/https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017](https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/201721/7)
- 12 - عمان وكماشة الإمارات.. لماذا يحاول بن زايد السيطرة على محافظة المهرة اليمنية؟
[25/1/https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018](https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/201825/1)
- 13 - موقع الخليج الجديد، السعودية والإمارات وعمان.. ما وراء الصراع الخليجي على المهرة
اليمنية، 6 أغسطس 2020م، <https://thenewkhalij.news/article/181845>
- 14 - المهرة.. جذور الحضور السعودي وتطورات الصراع مع أبناء المحافظة (تحليل)
<https://almawqeaqpost.net/interviews/40854>
- 15 - صحيفة العربي الجديد، خنق شرايين اليمن...السعودية تستكمل الحصار باستهداف
منافذ المهرة، <https://www.alaraby.co.uk>
- 16 - عبدالجبار عوض الجريري، لماذا يرفض أبناء المهرة التواجد السعودي؟ الجزيرة نت
[26/1/https://www.aljazeera.net/blogs/2019](https://www.aljazeera.net/blogs/201926/1)
- 17 - أقدام السعودية تتعثر في المهرة بعد عامين من الانتهاكات ومساعي الاحتلال، المهرة
بوست <https://almahrahpost.com/news/14650>
- 18 - ما لا تعرفه عن حقيقة التواجد السعودي في المهرة، موقع يمن جديد
<https://newyemeni.com/p-664>
- 19 - المهرة اليمنية: الصراع الناعم بين السعودية والإمارات وعمان،
[/https://gulfhouse.org/posts/3498](https://gulfhouse.org/posts/3498)
- 20 - آدم يحيى، المهرة المنسية، صحيفة الاستقلال 22 مارس 2019م
<https://www.alestiklal.net/ar/view/503/dep-news-1553065612>
- 21 - أقدام السعودية تتعثر في المهرة بعد عامين من الانتهاكات، مرجع سابق.
- 22 - العربي الجديد، أنبوب النفط وميناء المهرة: «صفقة قرن» سعودية
<https://www.alaraby.co.uk>

- 23 - المهرة: مسرح تجاذبات آخر في حرب اليمن المعقدة
<https://south24.net/news/news.php?nid=2472>
- 24 - علي ظافر، السعودية في اليمن: انسحاب أم للممة أوراق مبعثرة؟ الميادين نت
<https://www.almayadeen.net/articles>
- 25 - تقرير: بريطانيا أرسلت قوات خاصة إلى اليمن بحثاً عن منفذي الهجوم على «ميرسر ستريت»
https://arabic.rt.com/middle_east/1260200
- 26 - صفحة عبد الملك العجري تويتر-
<https://twitter.com/alejri77/status/1434869687490330631>
- 27 - بريطانيا في المهرة: وكر تجسس، صحيفة الأخبار اللبنانية،
<https://al-akhbar.com/Yemen>
- 28 - بنفس طريقتها في احتلال عدن قبل قرن.. بريطانيا تعود بقواتها للمهرة.. ما الدلالات؟
الموقع بوست، <https://almawqepost.net/interviews/62469>
- 29 - موقع إنتلجينس الاستخباراتي يؤكد إن بريطانيا عادت لمحافظة المهرة (شرقي اليمن) بعد 50 عاماً من خروجها، موقع هنا عدن،
<https://hunaaden.com/news66486.html>
- 30 - ما هي الاستراتيجية البريطانية العسكرية في اليمن؟، موقع العربي 21،
<https://arabi21.com/story/1377770>
- 31 - صفحة محمد عبد السلام على تويتر
<https://twitter.com/abdusalamsalah/status/1135544137598603264>
- 32 - محمد عبد السلام للخنادق: القوات البريطانية قوات احتلال ومن حقنا استهدافها
<https://alkhanadeq.com/post.php?id=1165>
- 33 - محمد ناصر العاطفي: الحرب انتهت عسكرياً ولا خيار أمام العدوان سوى الاعتراف،
صحيفة الأخبار اللبنانية 27 أكتوبر 2021م،
<https://al-akhbar.com/Yemen/321492>
- 34 - مركز دراسات: أطماع سعودية علنية وسرية في محافظة المهرة اليمنية
<https://saudileaks.org/%D8%A3%D8%B7%D9/85%D8%A7%D8%B9%https://saudileaks.org/%D8%A3%D8%B7%D9>
- 35 - القبيلة في المهرة.. التاريخ والجغرافيا يفشلان التمدد السعودي شرقي اليمن، 20 مارس 2020م
<https://almahriah.net/reports/192>

- 36 - عامر الدوميني، تعرف على القوى والشخصيات التي تتصدر المشهد اليوم في محافظة المهرة الموقع بوست، 28 مارس 2019 <https://almawqepost.net/reports/39333>
- 37 - النموذج القبلي في شرق اليمن لاحتواء النزاعات، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط <https://carnegie-mec.org/2020/ar-pub-82133/01/07/>
- 38 - علي الشراعي، روح المقاومة المهرية ضد الغزاة دونتها النقوش التاريخية.. قبائل المهرة الشرفاء تسقط رهانات الاحتلال! موقع أفق نيوز، 28 يوليو 2020م <https://www.ofqnews.net/archives/169851>
- 39 - أنيس منصور، السعودية وورقة السلفية في المهرة، موقع وطن يغرد خارج السرف <https://22/06/www.watanserb.com/2021>
- 40 - الجزيرة مباشر، كيف ساهم التدخل الإماراتي في ضرب الاستقرار بمحافظة سقطرى والمهرة، 2019 <https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2019/2/9/>
- 41 - تأثير التدخل السعودي على المعايير الاجتماعية في المهرة - مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/17210>
- 42 - باسم الشعيبي، ما الذي يحدث في المهرة؟ موقع الحرف 28 الإخباري، 2 يناير 2021م <https://alharf28.com/p-50830>
- 43 - رغم رفض شعبي لتواجدها.. هذا ما فعله السعودية في المهرة، صحيفة الاستقلال 18 فبراير 2019م، <https://www.alestiklal.net/ar/view/116/dep-news-1550393383>
- 44 - السياسة العمانية والخليج.. بين ثوابت السلطنة وضرورات إعادة التموضع، صحيفة الاستقلال، <https://www.alestiklal.net/ar/view/5670/dep-news-1597518860>
- 45 - كواليس النفوذ السعودي في اليمن.. أصابع الاستخبارات في الملفات الشائكة، عربي تي آر تي <https://www.trtarabi.com/issues>
- 46 - السعودية والإمارات وعمان.. ما وراء الصراع الخليجي على المهرة اليمنية مرجع سابق.
- 47 - السياسة العمانية والخليج.. بين ثوابت السلطنة وضرورات إعادة التموضع مرجع سابق.



منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

 <https://majalforums.com>

 info@majalforums.com

 ahmed@majalforums.com

 00967775775774